



UN LIBRARY

27 JULY 1989
S/20744
21 July 1989
UNISCA

مجلس الامن

Distr.
GENERAL

S/20744
21 July 1989

ORIGINAL : ARABIC

رسالة مؤرخة في ٢١ تموز/يوليه ١٩٨٩ موجهة الى
الأمين العام من الممثل الدائم للعراق لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي ، لي الشرف أن أرفق لسيادتكم تعقيبنا على بيان
وزارة الخارجية الإيرانية الصادر في ١٧ تموز/يوليه .

وسأكون ممتنًا لو تفضلتم بتأمين توزيع هذه الرسالة ومرافقها بوصفيما وشيكـة
من وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) عصمت كتانـي

الممثل الدائم

مرفق

تعقيبا على البيان الذي أصدرته وزارة الخارجية الإيرانية بتاريخ ١٧ تموز / يوليه ١٩٨٩ ، صرخ ناطق باسم ممثلية العراق الدائمة في نيويورك بما يلي :

في السابع عشر من تموز / يوليه أصدرت وزارة الخارجية الإيرانية بياناً عن الوضع بين العراق وایران وسير المفاوضات حافلاً بالمغالطات والاكاذيب . وإيضاً للحقائق نود بيان النقاط التالية :

١ - إن بيان الخارجية الإيرانية قد صرّح قبول ایران لقرار مجلس الامن ٥٩٨ (١٩٨٧) بصورة رسمية في ١٨ تموز / يوليه ١٩٨٨ على أنه خطوة دبلوماسية اتخذتها الحكومة الإيرانية لتسهيل تنفيذ القرار ٥٩٨ (١٩٨٧) . أما الحقيقة التي يعرفها أعضاء مجلس الأمن والمجتمع الدولي فهي أن ایران لم تقبل بالقرار ٥٩٨ (١٩٨٧) الملزم بعد صدوره واستعملت في التعامل معه أساليب الاحتياج والمناورة محاولة من جانبها موافقة الحرب وكسب الوقت أولاً في تحقيق أهدافها العدوانية التوسعية . وقد أصر العراق في حينه على ضرورة قبول ایران بالقرار بصورة رسمية متنطبقاً من موقف طبيعي وهو أن قرارات مجلس الأمن يجب أن تُقبل بحكم الميثاق ، وأن القبول بها يجب أن يكون معلناً رسمياً . ويعرف مجلس الأمن والمجتمع الدولي أن ایران لم تقبل بالقرار ٥٩٨ (١٩٨٧) للأسباب التي بيّنتها وزارة الخارجية الإيرانية في بيانها ، وإنما هي أعلنت عن قبولها به بعد أن تحطم برنامجها العدوانى بصورة كاملة ومنيت بهزائم عسكرية واسعة النطاق في الفترة ما بين نيسان / ابريل وتموز / يوليه ١٩٨٨ ، وأن البيان الذي أصدره حاكم ایران خمیني لتفسيير قبول ایران بالقرار يدحض كل ما جاء في بيان الخارجية الإيرانية . فالخارجية الإيرانية تظن ان العالم قد نسى خطاب خمیني الشهير الذي وصف فيه قبول قرار مجلس الامن ٥٩٨ بأنه مثل تجربة كأس من السم . ١١ .

٢ - إن دعوة العراق إلى إجراء مفاوضات مباشرة بين الطرفين تحت رعاية الأمين العام قبل وقد أطلق النار وبعده هي دعوة طبيعية تنضم مع نهج المجتمع الدولي المعاصر الذي يعتبر الحوار بين الطرفان المتنازع عليه الأسلوب الأمثل لحل النزاعات . ومن الواضح تماماً أن إجراء مفاوضات مباشرة حقيقة بين العراق وایران لا يعطي للعراق أي امتيازات . إن حساسية النظام الإيراني إزاء المفاوضات المباشرة وهجومه العنيف عليها كل مرة يشير شوكوا عميقاً في نوايا هذا النظام ويؤكد ما أشرناه دائماً من ملاحظات عن مصداقية البيانات والاعلانات التي تصدر عن مسؤوليه . فإذا كان حكم طهران

يرغبون حقا في إقامة سلام دائم مع العراق فلماذا هذه الحساسية الشديدة إزاء إجراء مفاوضات مباشرة مع العراق ؟

إن العراق عندما يدعو إلى المفاوضات المباشرة إنما يؤكد إخلاصه في الرغبة في التوصل إلى تسوية سلمية عن طريق المفاوضات ووفق القانون الدولي .

٣ - إن الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين العراق وايران في ٨ آب/اغسطس ١٩٨٨ عبر الأمين العام للأمم المتحدة يزيل أية شكوك حول الموضوعات التي تتناولها المفاوضات المباشرة تحت رعاية الأمين العام . إن هذه الموضوعات هي كل أحكام القرار التي لم تنفذ حتى الان وليس هناك أحكام في القرار خاضعة للمفاوضات وأحكام أخرى غير خاضعة للمفاوضات . إن محاولة الجانب الايراني تقسيم المفاوضات بهذا الشكل مخالفة لنص اتفاق ٨ آب/اغسطس ١٩٨٨ وهي مخالفة أيضا لنهج التسوية السلمية للنزاعات الذي تمارسه كل الدول في العصر الحديث سواء بصورة مباشرة فيما بينها أو تحت رعاية الأمم المتحدة .

وإن المسؤولين الايرانيين كثيرون ما يحاولون إيهام الرأي العام العالمي بأنهم يوافقون على مقترنات عرضها الأمين العام للأمم المتحدة .. وينسبون أنفسهم متذمرين باسمه مستفيدين من الوضع المحايد للأمين العام الذي يتتجنب الخوض في تفاصيل خلافية . إننا نود أن نؤكد أن هذا التصرف الايراني هو استغلال غير أخلاقي لحيادية الأمين العام .. وإن أعضاء مجلس الأمن على اطلاع تام على وقائع المفاوضات من خلال ما يقدمه الأمين العام من بيانات للمجلس . ومما يؤكد زيف الادعاءات الايرانية هذه أن الأحكام التي يزعم بيان الخارجية الايرانية أنها ليست واردة في المفاوضات المباشرة كانت قد أدرجت كنقطة للبحث في كل الاوراق التي قدمها الأمين العام للطرفين من أجل بحثها على طاولة المفاوضات وبهدف الوصول إلى اتفاق بينهما بشأنها .

إن الموضوع الوحيد الذي يقع خارج المفاوضات فعلا هو موضوع إطلاق سراح الاسرى . فالفقرة (٣) من القرار ٥٩٨ ، والمادة ١١٨ من اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ الخاصة بأسرى الحرب ، والسابق في المجتمع الدولي ، كلها تؤكد بما لا يقبل التأويل إلزامية اطلاق سراح الاسرى وتبادلهم دون تأخير بعد وقف العمليات الحربية الفعلية وتوكيل الإشراف على هذه المهمة للجنة الصليب الاحمر الدولية . إن إصرار الجانب الايراني على عدم المباشرة باطلاق سراح وتبادل الاسرى بعد سنة من وقف العمليات العسكرية الفعلية يكشف تماما مدى تعارض موقف هذا النظام مع القانون الدولي

والقانون الدولي الإنساني واستعداده للتلاعيب بحياة وألام عشرات الآلاف من البشر العراقيين والإيرانيين في سبيل تحقيق أفراد سياسية ، ويؤكد من جديد النهج الانتقائي الذي يمارسه هذا النظام طيلة سنوات النزاع إزاء قرارات مجلس الأمن وأحكام القانون الدولي ؛ يأخذ منها ما يشاء ولا يلتزم بما يترتب عليه بموجبها من التزامات .

وإن المفالططات التي وردت في بيان الخارجية الإيرانية حول مسألة تسجيل الأسرى دليل آخر على سوء نوايا النظام الإيراني وميله الدائم إلى المراوغة والتلاؤ بالالغاظ على حساب البشر . إن مسألة تسجيل الأسرى في القانون الدولي واضحة لا لبس فيها . إذ يتعمّن على أطراف النزاع أن يبادروا بابلاغ الصليب الأحمر بعدد الأسرى والمعلومات اللازمة عنهم فورا .

وقد أبلغنا رئيس لجنة الصليب الأحمر الدولية والأمين العام للأمم المتحدة بصورة رسمية إستعدادنا لتسجيل كل الأسرى الإيرانيين غير المسجلين عندما يبدي الجانب الإيراني نفس الاستعداد ، ومجلس الأمن مطلع على ذلك . إن اللجوء إلى النسب في هذه المسألة هي مخالفة للقانون الدولي وعملية احتيال بل وعملية لا أخلاقية تجعل البشر وكأنهم أرقام . إن العراق يرفضها لأسباب أخلاقية وقانونية ، ويؤكد على لزوم ابلاغ لجنة الصليب الأحمر الدولية من جانب الطرفين في وقت واحد باسماء جميع الأسرى غير المسجلين .

٤ - إن القرار ٥٩٨ هو خطة سلام . وخطة السلام يجب أن تناقش بين الطرفين تحت رعاية الأمين العام بكل عناصرها . وإن مسألة التوأجد الحالي للقوات العسكرية للطرفين على الأرض والذي هو نتيجة للوضع الذي كان قائما عند المباشرة بتطبيق وقف إطلاق النار هي إحدى هذه القضايا التي تخضع للمناقشة . ولا يمكن فهم موقف الجانب الإيراني بعزل هذه القضية أو تلوك عن سير المفاوضات إلا بأنه تأكيد لنهجه الانتقائي المعروف والذي يعزز شكوكنا في أن الجانب الإيراني يرغب في الحصول على خطوات جزئية مناسبة له سياسيا وتتيح له الحرية في إطالة حالة السلام واللاحرق واستغلالها للابتزاز وتهديد الأمن والاستقرار في المنطقة . إن عناصر خطة السلام متربطة فيما بينها ولا يمكن معاجلة واحدة منها بمعزل عن الأخرى . فالتوأجد العسكري للقوات على الأرض مرتبط بأمر كثيرة يتعمّن التفاهم عليها في إطار الفهم المشترك للسلام الذي يقوم بين البلدين بموجب القرار ٥٩٨ ، وإن عزلها بالطريقة التي يليح عليها الجانب الإيراني يشير الكثير من الشكوك ويسوّغ دعوتنا إلى أملوب المفقة الشاملة التي تتوارن فيها التزامات الطرفين وتعهداتها وحقوقهما المشروعة .

إن العراق يدعو المجتمع الدولي إلى تفهم هذا الجانب الذي شرحه السيد رئيس الجمهورية العراقية في خطابه في ١٧ تموز/يوليه ١٩٨٩ . فالعراق عندما يؤكد على ضرورة احترام اتفاقية ٨ آب/أغسطس ١٩٨٨ وعلى مبدأ وأسلوب المفاوضات المباشرة وعلى المفقة الشاملة إنما يؤكد رغبته المخلصة في الوصول إلى السلام الشامل والدائم بين البلدين . ومن الواقع أن مثل هذه الدعوة لا ترتقي للعراق إمتيازات خاصة على حساب ايران .

٥ - إن العراق يؤكد من جديد رغبته في موافقة عملية المفاوضات تحت رعاية الأمين العام للأمم المتحدة . وإذا كان الجانب الايراني جادا في الوصول إلى تسوية سلمية شاملة ودائمة فليسن عليه سوى تلبية دعوة الأمين العام والتجاوب مع رغبة العراق في الجلوس إلى طاولة المفاوضات تحت رعاية الأمين العام والدخول في مفاوضات مباشرة حقيقية للوصول إلى فهم مشترك لخطة السلام ووضع الآليات الازمة لتنفيذها . أما اللجوء إلى الحملات الدعائية المليئة بالمغالطات والتي تقلب فيها الحقائق رئيسا على عقب فإنه مؤشر على عدم توفر النية المخلصة والجدية لتحقيق السلام الشامل والدائم .

- - - - -